

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

الملخص التنفيذي

مايو 2019

يتناول التقرير، في قسمه الأول حول التطورات الاقتصادية المحلية، اتجاه أسعار صرف الدينار الكويتي مقابل ثلاث عملات رئيسية: الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني. حيث ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار، خلال شهر مايو 2019 بنسبة (0.05%)، وانخفض هذا السعر مقابل اليورو بنسبة (0.7%)، وكذلك انخفض مقابل الاسترليني بنسبة (3.7%).

وشهدت التطورات النقدية، ضمن القسم الأول، ارتفاعاً طفيفاً، بين شهري مارس وإبريل 2019، في العرض النقدي (0.99%) (لعدة عوامل: انخفاض المطالبات على القطاع الخاص، وانخفاض في المطالبات الحكومية، وارتفاع الودائع والحسابات الحكومية لدى البنك المركزي، وارتفاع الأصول الأجنبية لدى البنك). كما اتجهت ودائع القطاع الخاص للارتفاع (1%)، وكذلك الودائع الحكومية (0.93%)، وانخفاض التسهيلات الائتمانية (كإجمالي) بنسبة (0.83%)، وتركز الانخفاض أساساً في كافة قطاعات الائتمان ماعدا الزراعة والصيد، والنفط والغاز. كما استقر إصدار السندات والتورق لمدة ثلاث أشهر، نسبياً. مع استقرار أسعار الفائدة الممنوحة على الأجل المختلفة للودائع بالدينار الكويتي.

ومن جانب أداء سوق الأوراق المالية فقد أقلت البورصة أدائها خلال شهر مايو 2019 بتحقيق مكاسب على مستوى المؤشر "الأول"، و"العام"، واستعاد هذين المؤشرين أدائهما الجيد نهاية الشهر بعد التعرض لبعض التراجعات بداية الشهر، بسبب عمليات الأسهم القيادية والتشغيلية، وبشكل محدد في قطاعي الاتصالات، والتكنولوجيا. أما المؤشر "الرئيسي" فلم يتمكن من الدخول بالمنطقة الخضراء واستمر بالمنطقة الحمراء نهاية شهر مايو مكتفياً بتعويض الخسائر. وعليه أقل المؤشر "الأول" بارتفاع (3.2%) عن الشهر السابق، وكذلك بارتفاع بلغ (1.8%) في حالة المؤشر

"العام"، وتراجع (1.9%) في حالة المؤشر "الرئيسي". وحققت البورصة مكاسب رأسمالية، خلال شهر مايو 2019، بلغت (920.8) مليون دينار.

وفي مجال تطور معدل التضخم، ضمن القسم الأول، خلال شهر إبريل 2019، فقد استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، على أساس شهري، في حين ارتفع بنسبة (0.71%)، على أساس سنوي: إبريل 2018 بالمقارنة مع إبريل 2019. وشهدت جميع المجموعات السلعية والخدمية ارتفاعاً ماعداً: خدمات السكن، والمطاعم والفنادق، والسلع والخدمات المتنوعة.

وفي مجال التطورات النفطية، فقد أشارت نشرة "ميس" المتخصصة بالتطورات النفطية، أسبوعياً، في عددها الخاص بالأسبوع الأول من يونيو 2019، إلى ارتفاع الإيرادات النفطية عام 2018، بالمقارنة مع عام 2017 بنحو (17.4%) على مستوى منظمة أوبك، حيث وصلت إلى (649) مليار دولار عام 2018 بالمقارنة مع (556.2) مليار دولار عام 2017. إلا أن هذا الارتفاع لم يصل إلى قيمة الإيرادات عام 2014 البالغة (913.9) مليار دولار. مع توقع النشرة لقيمة هذه الإيرادات عام 2019 لتصل إلى (590) مليار دولار.

وفي مجال الأسعار أورد تقرير أوبك لشهر مايو 2019 إلى أن سعر سلّة أوبك وصل إلى (69.97) دولار/ برميل لشهر مايو، وهو أدنى سعر منذ فبراير 2019. وذلك بسبب عوامل عدم التأكد بالسوق، والتوتر الأمريكي الصيني. أما على مستوى سعر برميل النفط الكويتي المصدر، فقد وصل خلال شهر مايو 2019 إلى (70.07) دولار/ برميل، مقارنة مع (71.20) دولار/برميل الشهر السابق، إبريل، أي بانخفاض (1.6%). وفي مجال إنتاج النفط الكويتي فقد وصل في شهر مايو إلى (2.710) مليون برميل/ يوم بالمقارنة مع (2.697) مليون برميل/ يوم، أي بارتفاع (1%).

وفي مجال أهم العوامل المؤثرة على أداء الأسواق النفطية، فلا زالت معدلات النمو العالمية المقدّرة، لعام 2019، خلال شهر مايو 2019 لا تختلف كثيراً عن تلك المقدّرة في شهر إبريل السابق،

وظّلت عند (3.2%) . وأشار التقرير إلى معدلات النمو المتوقعة لمختلف الأقاليم. أما في مجال توقعات الطلب العالمي على النفط، فالإتجاه، خلال شهر مايو 2019، يشير إلى ارتفاع هذا الطلب بنحو (1.1) مليون برميل/يوم (وهذا الطلب أقل من توقعات شهر إبريل السابق بنحو 0.07 مليون برميل/يوم بسبب تراخي طلب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، مع توقع أن شكل مصدر الطلب الرئيسي من آسيا بقيادة الهند، ثم الصين. أما توقعات العرض العالمي فتتوقع تعديلات شهر مايو 2019 أن يرتفع نمو العرض في الدول غير الأعضاء في أوبك بنحو (2.14) مليون برميل/يوم، على أساس سنوي. وفي مجال المخزون، توضح بيانات إبريل 2019 ارتفاع مخزون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التجاري، بحوالي (25) ألف برميل، على أساس شهري، ليصل إلى (2.874) مليون برميل. وتشير الأرقام أن المخزون أكبر بنحو (54.4) ألف برميل، على أساس سنوي، وأعلى من أحدث متوسط لمدة خمس سنوات.

وفي مجال تطور عدد الحفّارات، لشهر مايو 2019، فقد ارتفع العدد، على المستوى العالمي، بنحو (41) حفّارة (منها 3 انخفاضاً في أوبك، و44 ارتفاعاً في الدول غير الأعضاء في أوبك). وشهدت السعودية أكبر عدد في الارتفاع ضمن أوبك (9 حفّارات). وفي مجال تطور الإنتاج الأمريكي من النفط لشهر إبريل 2019، تشير أرقام "معهد البترول الأمريكي API" إلى وصول مستوى الإنتاج إلى (12.06) مليون برميل/يوم، مقارنة مع (10.475) مليون برميل/يوم في إبريل 2018.

ثم ينتقل تقرير شهر مايو 2019، في قسمه الثاني، إلى التطورات الاقتصادية الخليجية. وهنا يتناول نتائج "تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية" الصادر في إبريل 2019. وبقدر تعلق الأول بدول المجلس يشير التقرير، إلى أن معدل نمو هذه الدول، مجمعة، ظل مكبوتاً، حسب توقعات عام 2019، عند (1.3%). مع توقع وصول أعلى معدل نمو في حالة قطر (3.0%)، ثم الإمارات (2.6%)، ثم البحرين (2.0%)، ثم السعودية (1.7%)، ثم الكويت (1.6%)، وأخيراً عُمان (1.2%).

ونظراً لاعتماد دولة الكويت في صادراتها النفطية على السوق الكوري الجنوبي (حوالي 8.6 مليار دولار)، والصيني (8.1 مليار دولار)، والهندي (5.7 مليار دولار، والياباني 5.3 مليار دولار)، فإن انتعاش معدلات النمو في هذه البلدان يعتبر عاملاً مهماً لدولة الكويت. ويتوقع تقرير البنك الدولي، المشار إليه أعلاه، بأن معدلات النمو، عامي 2019 و 2020، في كوريا الجنوبية هي: (2.5%) و (2.3%)، تبعاً، وفي الصين (6.2% و 6.1%)، تبعاً، والهند (7.5% لكلا العامين)، واليابان (0.8% و 0.7%)، تبعاً). وفيما عدا اليابان، فإن توقعات معدل النمو لأهم الدول المستوردة للنفط الكويتي تعتبر مشجعة.

كما يتطرق تقرير شهر مايو 2019، في القسم الثاني، إلى تقرير صندوق النقد الدولي، المادة الرابعة، الخاص بدولة قطر. ويشير إلى نجاح الدولة في التكيف مع التطورات الإقليمية، وانعكاس هذا التكيف على أداء معدل النمو الذي وصل عام 2018 إلى (2.2%)، مقارنة مع (1.6%) السائد عام 2017. وفي ظل معدل تضخم منخفض (0.2% و 0.4%)، تبعاً). وكذلك في ظل تحسن متوقع لرصيد الموازنة (2.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، بالمقارنة مع -6.6% عام 2017). وكذلك تحسن معدل النمو غير النفطي (5.3%) عام 2018 بالمقارنة مع (3.8%) عام 2017. كما أن أداء بقية المؤشرات النقدية والمصرفية يعتبر مشجعاً. ويؤكد التقرير على أهمية تعزيز جهود "تنويع" مصادر الدخل، والعمل بـ "الميزانية متوسطة الأجل"، وكذلك بـ "التنويع المالي"، وأهمية الإصلاح الهيكلي، والحاجة لقانون الإفلاس، مع أهمية النظر لـ "المناطق الاقتصادية الخاصة" على أنها حل مؤقت. والأهم توفير بيئة أعمال تنافسية ومستدامة. كما أكد التقرير على أهمية السياسة الصناعية "الأفقية" و"الرأسية" اعتماداً على تجربتي ماليزيا، والمكسيك.

وأخيراً تناول القسم الثالث، التطورات الاقتصادية العالمية، تطور معدلات النمو، والتضخم، والبطالة في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. حيث وصل معدل النمو الأمريكي في الربع الأول من 2019، وفقاً للتعديلات "الثانية" إلى (3.1%) مع دور للاستثمار الثابت غير السكني،

والاستثمار في المخزون الخاص، والصادرات، الإنفاق الخاص. وارتفع معدل التضخم خلال شهر مايو 2019، في المناطق الحضرية، والمعدل موسمياً، بنحو (0.1%) بالمقارنة مع الشهر السابق، إبريل، وارتفاعه بنحو (0.3%) على أساس سنوي. مع وصول معدل البطالة لشهر مايو إلى (3.6%)، وبعده عاطلين (5.9) مليون، تركّزت أساساً في فئة المراهقين، والسود.

وفي مجال الاتحاد الأوروبي، ارتفع معدل النمو، المعدل موسمياً، خلال الربع الأول من 2019، في منطقة اليورو بنحو (0.4%)، وفي المجموعة الأوروبية (EU28) بنحو (0.5%). في حين وصل معدل التضخم، خلال شهر مايو 2019، في منطقة اليورو، إلى (1.2%)، وبانخفاض عن شهر إبريل السابق البالغ (1.7%). وأخيراً ارتفع عدد المشتغلين في منطقة اليورو، والمجموعة الأوروبية، خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة (0.3%)، وبنسبة (0.3%) و(0.2%) تبعاً، على أساس سنوي.